الأمم المتحدة S/PV.4928

مجلس الأمن
السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٩٢٨
الخميس، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤، الساعة ١٦/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد دى لا سابلبير	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	إسبانيا	السيد أرياس
	ألمانيا	السيد فيشر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	الجزائر	السيد باعلي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا والجبل الأسود لدى الأمم المتحدة (S/2004/220)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-27657 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٦.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا والجبل الأسود لدى الأمم المتحدة (S/2004/220)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن وألبانيا وأيرلندا وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على العادة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق وللمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد غوران سفيلانوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد سفيلانوفيتش (صربيا والجبل الأسود) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويعقد المجلس هذه الجلسة استجابة للطلب الوارد في رسالة مؤرخة ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لصربيا والجبل الأسود لدى الأمم المتحدة، وهي واردة في الوثيقة S/2004/220.

وأود أن أحيي وجود معالي السيد يوشكا فيشر، نائب المستشار ووزير الخارجية في ألمانيا على طاولة المجلس. وباسم المجلس، أرحب به ترحيبا حارا.

وأرحب بالأمين العام، معالي السيد كوفي عنان، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): لقد أحاطت الأمانة العامة المجلس علما صباح هذا اليوم بشأن الأحداث الداعية إلى الاستياء التي وقعت في اليومين الماضيين في كوسوفو. وما زالت الحالة الأمنية الشاملة في جميع أنحاء كوسوفو غير مستقرة إلى حد كبير. ويبلغ عدد القتلى الآن ٣١ قتيلا. ولست بحاجة إلى إعادة التأكيد على شعوري العميق بخيبة الأمل والحزن حيال هذا التجدد لأعمال العنف، الذي خلف بالفعل العديد من القتلى والمئات من الجرحى.

ولا يمكننا أن نتغاضى عن حقيقة أن لهذا العنف دوافع عرقية، إذ تهاجم الطوائف بعضها البعض. ولا بد من شجب ذلك العنف بقوة. ويشكل الاستهداف المتعمد للمنازل فضلا عن المواقع الدينية – من قبيل الكنائس والمقابر والأديرة – أمرا مخزيا ولا يمكن تبريره، مثله مثل الهجمات اللاحقة التي وقعت على المساجد في الأجزاء الأخرى من صربيا والجبل الأسود.

كما يجب أن نشجب، بأقوى العبارات الممكنة، الهجمات المتعمدة على ممثلي المجتمع الدولي – وخاصة موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

والقوات العاملة مع قوة كوسوفو. وقد أصبحت الحالة في ميتروفيتشا خطيرة بشكل واف لكي تبرر نقل الموظفين الدوليين من ميتروفيتشا إلى مكان أكثر أمانا في المنطقة.

وقد أبرزت الأحداث الأخيرة هشاشة البنى والعلاقات في كوسوفو. وهي تظهر أنه بالرغم من التقدم الذي أحرز منذ عام ١٩٩٩، فإننا لم نقطع شوطا كافيا. فالاحترام المتبادل بين الطوائف المختلفة ما زال لا يشكل قاعدة مقبولة كما ينبغي. ومن الواضح أننا بحاجة إلى أن ندرس بحرص شديد النتائج بالنسبة لمستقبل كوسوفو.

ولا بد أن تكون أولويتنا الأولى هي استعادة السلامة والأمن. وأشكر منظمة حلف شمال الأطلسي على قرارها بإعادة تعزيز قواتها في كوسوفو.

إن العنف لا بد أن يتوقف. ولا بد أن يعمل قادة الطوائف وممثلو المؤسسات المؤقتة في كوسوفو مع المجتمع الدولي، ومع بعضهم البعض ومع شعب كوسوفو بغية إعادة الهدوء. واسمحوا لي، على نحو خاص، أن أذكّر قادة طائفة ألبان كوسوفو، بوصفهم الجماعة العرقية الأكبر، بأن المسؤولية عن حماية وتعزيز حقوق جميع الأشخاص في كوسوفو، وخاصة أقليات كوسوفو، تقع على عاتقهم.

وإنني لواثق بأن مجلس الأمن سيولي الحالة الاهتمام العاجل والجدي الذي تقتضيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد غوران سفيلانوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود.

السيد سفيلانوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس – ومن خلالكم، لجميع أعضاء مجلس الأمن – على الاستجابة بمثل هذه السرعة لطلب حكومتي عقد هذه الجلسة على سبيل الإلحاح. وفي الواقع، إن التطورات الخطيرة للغاية التي وقعت أمس في كوسوفو وميتوهيا تبرر اتخاذ مجلس الأمن لإجراء عاجل وقوي.

إن أعمال العنف التي ارتكبت ضد السكان الصرب في كوسوفو وميتوهيا بتاريخ ١٧ آذار/مارس تعرض بعثة الأمم المتحدة هناك للخطر. وجميع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إيجاد تسوية سلمية للمشاكل في هذه المقاطعة الجنوبية لصربيا معرضة للخطر. وقد عانى السكان الصرب من عملية إفراغ كان هدفها التطهير العرقي في كوسوفو وميتوهيا. ولم تتمكن قوة كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو حتى الآن من إيقاف ذلك الإجراء.

ومن المؤلم بشكل خاص أن وقوع مثل تلك الهجمات العنيفة على ذلك النطاق الواسع من المتطرفين من ألبان كوسوفو على الطائفة الصربية في المقاطعة يحصل بعد خمسة أعوام تقريبا من إنشاء وجود دولي هناك. فقد قتل العديد من الأشخاص؛ وجرح وأصيب كثيرون آخرون. وفي هذه العملية، أشعلت النيران في عدد من المواقع التراثية الصربية. وبالنيابة عن حكومة صربيا والجبل الأسود، أود أن أعرب عن تعازينا العميقة لأسر جميع الضحايا وعن تعاطفنا معها.

وترسل الهجمات التي وقعت على الطائفة الصربية في كوسوفو أكثر من إشارة واحدة. وبالنسبة للصرب، فإن الإشارة هي أنه لا حياة لهم في المقاطعة وأنه ينبغي لهم أن يغادروا. وبالنسبة لقوة كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، فإن الإشارة هي أنه ليست لديهما سلطة حقيقية وقوة في منطقة عملياتهما. وبالنسبة لمجلس الأمن، فان الإشارة – أو بالأحرى التحدي – هي أن قرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) لن يجرى تنفيذه، خاصة فيما يتعلق بعودة

جميع اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا وتهيئة بيئة آمنة ومأمونة لجميع الطوائف في كوسوفو وميتوهيا.

والإشارة الأخرى التي صدرت عن مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والزعماء السياسيين لألبان كوسوفو إلى المجتمع الدولي هي أنهم لا يستطيعون أو لا يرغبون في النزول إلى الشوارع ومنع هذا النوع من العنف الجماعي من الوقوع. إنهم بحاجة إلى سلطة والكثير من السلطة منحت لهم. غير أنهم يتجاهلون المسؤوليات المترتبة على تلك السلطة.

توقيت الهجمات ينطوي على دلالات أيضا. فمجلس الأمن كان من المفترض أن يستلم في وقت قريب خطة تنفيذ المعايير. وبدلا من ذلك، تلقينا جميعا الإشارة التي نوهتُ بها: الصرب يجب أن يغادروا؛ وبعد ذلك سيكون أسهل بكثير الوفاء بالمعايير. ثانيا، بعد قليل من إعلان الممثل الخاص للأمين العام عن تاريخ الانتخابات المقبلة على صعيد المقاطعة كلها وجه تحذير إلى أعضاء الطائفة الصربية بأنهم يجب ألا يفكروا في المشاركة في الانتخابات، وإنما عليهم حزم أمتعتهم والرحيل. ثالثا، هل إن الحالة ملائمة حقا الآن لمواصلة الحوار الذي طال انتظاره والذي لم يبدأ إلا مؤخرا؟

الأزمة الحالية أزمة خطيرة جدا، وقد تنطوي على عواقب سلبية بعيدة الأثر. ولا يجوز لأحد أن يعتبرها مجرد حادثة أخرى في سلسلة الحوادث الطويلة التي وقعت في السنوات الخمس الماضية. على العكس، يجب على الجميع أن يعالجوا المشكلة بروح المسؤولية.

أولا وقبل كل شيء، يجب اعتماد قرار يدين التطرف والإرهاب الكوسوفي - الألباني. ويجب تعريف إطار سياسي أمني لمزيد من الإجراءات للبعثات المدنية والعسكرية في هذه الظروف الجديدة الخطيرة. ويجب تعزيز القوات الدولية ويجب على تلك القوات أن تتخذ موقفا أكثر حزما. والمطلوب اتخاذ تدابير استثنائية لتوفير الحماية الفعلية للسكان الصرب، الذين يستعدون بالفعل للهرب من وسط صربيا.

إن سلطات صربيا والجبل الأسود وقواتها الأمنية تقف على أهبة الاستعداد لتقديم أي مساعدة وتعاون لبعثة الأمم المتحدة في تنفيذ تلك التدابير. إن الحالة في كوسوفو وميتوهيا تتطلب استقرارا أمنيا عاجلا وكاملا. ولا بد للتواجد الدولي أن يستعيد السيطرة الكاملة على الميدان.

ومما يكتسي أهمية قصوى في هذا الصدد اتخاذ تدابير عاجلة لتأمين الحدود الدولية لصربيا والجبل الأسود مع ألبانيا ومقدونيا في منطقة كوسوفو وميتوهيا. واستنادا إلى معلوماتنا تفتقر تلك الحدود إلى السيطرة بشكل تام الآن، وإن جماعات من الإرهابيين المسلحين يتدفقون إلى كوسوفو وميتوهيا ومعهم كميات ضخمة من الأسلحة والمعدات العسكرية الأخرى. وهذا قد يؤدي إلى تفاقم أكبر للحالة الأمنية في المقاطعة.

من الواضح أن معظم الأحداث الأخيرة تسلط الأضواء على حقيقة أن التطرف السياسي - من حيث المطالب والأساليب على حد سواء - لا يمكن أن يفضي إلى حل المشكلة. والمطلوب جهود إضافية وكذلك ضمانات مؤسسية إضافية. ومن الجوهري في هذا الصدد نزع الطابع المركزي مما يمكن أن يصبح خطوة محتملة صوب استقرار أوضاع الطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وإن صربيا والجبل الأسود مستعدة للاشتراك في التحضير لحوار حول المسألة الأهم، مسألة الضمانات المؤسسية ونزع الطابع المركزي.

التطرف والإرهاب الألباني في كوسوفو وميتوهيا يجب إدانتهما. ولكن ذلك لا يكفي. يجب على مجلس الأمن أن يضع التعليمات والتوجيهات السياسية والأمنية الملائمة للبعثات المدنية والعسكرية في المقاطعة في هذه الظروف

الجديدة الصعبة، لأنه ما من شك في أن العنف المنظم، مثل الذي وقع بالأمس، يشكل أخطر تهديد منفرد للسلام والأمن في المنطقة برمتها.

ويجب، كمسألة ملحة وكحد أدنى، إلغاء كل التخفيضات المخطط لها في قوام وموارد قوة كوسوفو وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. كذلك يجب على قوة كوسوفو أن توفر الحماية من جديد للمجتمعات المحلية التي حرمت منها تدريجيا. كما أن المواقع الدينية والثقافية يجب حمايتها طول الوقت.

بديهي أن بيانات وإعلانات حسن النية لا تكفي إذا أريد لمسألة كوسوفو وميتوهيا أن تعالج بجدية. فتلك البيانات يفهمها المتطرفون، الذين يسيطرون فعلا على كوسوفو وميتوهيا، ويعتبرونها علامة على الضعف لا على حزم المجتمع الدولي، وبخاصة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة وقوة كوسوفو. لذلك يتطلب الأمر إجراءات ثابتة ملموسة عاجلة لوضع حد فوري لموجة العنف الحالية. وبخلاف ذلك، فإن هدف خلق كوسوفو وميتوهيا ديمقراطية متعددة الطوائف سيلحق به، في القريب العاجل، ضرر لا سبيل إلى إصلاحه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية صربيا والجبل الأسود على بيانه. وأعطي الكلمة الآن للسيد جوشكا فيشر، نائب المستشار ووزير الخارجية الاتحادي في ألمانيا.

السيد فيشر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر زميلي سفيلانوفيتش، وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، على بيانه، وأن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة الحافلة بالمعلومات. وأود أن أعلن تأييدي للبيان الذي ستدلي به أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد شعرنا بالصدمة والجزع عندما عرفنا بالأحداث التي توالت في كوسوفو يوم أمس. ونقدر تقديرا عميقا الجهود العظيمة التي بذلها الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد هولكيري، وأفراد بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) وقوة كوسوفو والشرطة لإحكام السيطرة على الحالة في وجه المخاطر التي واجهوها. لقد أودى العنف بأرواح كثيرة وتسبب في إصابات لعدد كبير من الناس من أبناء الطائفة الصربية، فضلا عن أفراد بعثة كوسوفو والشرطة الدوليين وقوة كوسوفو ولا بد من إدانته بأشد لهجة. وإننا، بقلوبنا وعواطفنا العميقة نقف إلى جانب الضحايا وأسرهم. وأود أن أعرب عن عميق تعازينا لهم.

إن المجتمع الدولي والقادة السياسيين في كوسوفو، من الطائفتين الألبانية والصربية على حد سواء، يتحملون مسؤوليات كبيرة في الأيام القليلة القادمة. والمهمة الملحة القصوى الآن هي استعادة النظام وصونه. ونتعهد لقوة كوسوفو والشرطة بكامل دعمنا عندما يتخذون أي خطوات ضرورية لوقف العنف. ونشعر بشديد الجزع من التقارير التي تفيد بأن أفراد قوة كوسوفو أنفسهم تعرضوا للهجمات بالأمس. وإن ألمانيا تدعم القرار بجلب قوات إضافية لقوة كوسوفو.

ويتعين على زعماء كوسوفو كافة، وبخاصة على الزعماء المنتخبين، أن يظهروا منتهى الشجاعة السياسية للحيلولة دون أن يؤدي هذا العنف إلى إحباط جميع الجهود الصبورة التي بذلت طوال السنين العديدة الماضية لبناء كوسوفو ديمقراطية متسامحة. وقد كان البيان المشترك الذي أصدره الزعماء السياسيون يوم أمس مع الممثل الخاص للأمين العام خطوة أولى مفيدة. وقد شدد، وبحق، على الحاجة إلى مؤازرة الشرطة وقوة كوسوفو، ونوه أيضا بأهمية سلوك وسائط الإعلام سلوكا مسؤولا. إن العنف السياسي يتغذى بالمعلومات المضللة، ويتعين على الصحافة أن تنأى بنفسها عن تشجيع خطط المتطرفين بإضفاء المصداقية على إشاعات لا أساس لها من الصحة.

لكن الزعماء السياسيين في كوسوفو يجب أن يفعلوا أكثر من ذلك. فالعنف بين الطوائف مرفوض بشكل مطلق ويجب إدانته. ونتوقع منهم لا أن ينددوا بالعنف فحسب، وإنما أن يشجعوا أيضا التفاهم بين الطوائف. وينبغي لهم أيضا أن يشرحوا لأفراد مناطقهم الانتخابية أنه ما من تظلم سياسي يبرر استرجاع الحقوق بالخروج على القانون. ويجب أن يبرهن الزعماء السياسيون على أنهم يساندون كل الجهود التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون لإلقاء القبض ومعاقبة كل من ارتكب جرائم أو حرض على العنف، وأن يشرحوا بوضوح لماذا يعتبر هؤلاء الأشخاص أعداء لا للنظام العام فحسب وإنما أيضا للطموحات الديمقراطية المشروعة لشعب كوسوفو. وأن يؤكدوا أنه لن يسمح لمرتكبي الجرائم بالإفلات من العقاب. وقد آن الأوان لزعماء الكوسوفيين الألبان والكوسوفيين الصرب أن يقفوا أمام شعب كوسوفو في صف واحد وأن يدافعوا عن القيم الديمقراطية ضد الفوضى والشغب.

والزعامة السياسية في بلغراد يجب عليها أيضا أن تتحلى بالمسؤولية. ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا الوقت وقف أعمال الانتقام في صربيا. فهذا لن يؤدي إلا إلى تصاعد العنف ويقوي شوكة المتطرفين. ونحث بلغراد على أن تبذل كل ما في وسعها لمنع المزيد من الاعتداءات على المواقع الدينية مثل تلك التي حدثت في بلغراد ونيس يوم أمس. ونحث بلغراد أيضا على مواصلة حوارها المباشر مع برشتينا الذي بدأ هذا الشهر ضمن الفريقين العاملين المعنيين بالطاقة والأشخاص المفقودين.

وتبرز أحداث الأمس الخيار العسير الذي يواجهه شعب كوسوفو. فإما أن يقيم مجتمعا يرتسي إلى التسامح، وتعدد الأعراق، والقيم الديمقراطية، أو أن يعيش في فوضى وبؤس. ومن السابق للأوان أن نحدد إلى أي مدى عكس هذا العنف اتجاه عملية تنفيذ المعايير الديمقراطية. ولكن ما أن يستعاد الهدوء، سيكون السبيل المسؤول الوحيد هو المضي قدما بأسرع ما يمكن بالجهود الرامية إلى تنفيذ ''معايير كوسوفو''، ووضع الصيغة النهائية لخطة التنفيذ. ولن يتسنى لكوسوفو أن تتخلص من هذه السلسلة المقيتة من الأحداث وأن تحرز تقدما فيما يتعلق بمطامحها الأوروبية إلا بالتركيز على تحقيق هذه المعايير.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، أن أذكر المتكلمين بأن تتكرم بألا تزيد بياناتهم على خمس دقائق، حتى يتمكن المجلس من الاضطلاع بأعماله على نحو سريع فعال. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم نصوصها كتابة وأن تدلي بنسخة موجزة منها عند التكلم في القاعة.

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أولا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة لمناقشة الحالة في كوسوفو. فهذه المناقشة تكتسي بأهمية كبيرة، نظرا لما وقع من أحداث على أرض الواقع.

ونرحب بوجود الأمين العام، والسيد جوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا، والسيد غوران سفيلونوفيتش وزير خارجية صربيا والجبل الأسود فيما بيننا. ويمثل اشتراكهم في هذه المناقشة دليلا قويا على خطورة الأحداث التي ننظر فيها اليوم.

وتُدين حكومتي بأقصى قوة أحداث العنف البشعة – أسوأ أحداث منذ عام ١٩٩٩ – التي وقعت فيما بين السكان الألبان والسكان الصرب في كوسوفو في مدينتي متروفيشيا، وبيك، وأماكن أخرى، وأدت إلى خسارة فادحة في الأرواح وإلى جرح المئات، ومن بينهم أفراد من بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو، كما أدت إلى خسائر مادية كبيرة. ولا بد من تقديم

المسؤولين عن ذلك إلى المحاكمة. ويجب ألا نسمح بالإفلات من العقاب بأن يترسخ في كوسوفو.

ونود بصفة خاصة أن نعرب لعائلات من فقدوا أرواحهم عن تعازينا لهم وتعاطفنا معهم.

ولا يمكن، ولا ينبغي، أن تُشكل أعمال العنف التي يبدو أنها لا سيطرة عليها ضغطا علينا لكي نحاول تفسير الدوافع النهائية لهذا العنف، أو أن تجعلنا نتوانى في جهودنا لإقامة كوسوفو ديمقراطية متعددة الأعراق قادرة على أن تجمع بين كل سكانها دون أي شكل من أشكال الاستقصاء، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ونشعر بالقلق إزاء الضرر السياسي الذي قد يلحق بهذه العملية نتيجة لهذه الأعمال الكريهة. ولهذا، نطلب إلى كل الأطراف المعنية التخلي عن مواقفها القتالية واستخدام الوسائل السلمية والديمقراطية المتاحة لحل الخلافات القائمة فيما بينها.

ويجب إخماد صوت المدافع واستئناف الحوار. فبدون الحوار البناء بين بلغراد وبريستينا، أو بين بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وجمعية كوسوفو، سيظل الرد المحدد على التحديات الجمة القائمة حاليا توقعا بعيد المنال. بل أن الأسوأ من هذا – هو أن ذلك سيقوض أهم الأهداف جميعا – كفالة إمكانية أن يعيش كل السكان في كوسوفو في ديارهم في كرامة وحرية وأمن.

وأخيرا، نود أن نؤكد كامل دعمنا للممثل الخاص للأمين العام، ولأفراد بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، والاستمرار في سياسة ”المعايير قبل المركز“.

السيد زانغ يِيشان (الصين) (تكلم بالصينية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن امتناني لكم لعقد هذه الجلسة الضرورية حسنة التوقيت.

ويود وفد الصين أن يرحب بوزير خارجية صربيا والجبل الأسود، ووزير خارجية ألمانيا في جلسة اليوم. وأود كذلك أن أرحب بصفة خاصة بوجود السيد كوفي عنان، الأمين العام.

ويشعر وفد الصين بالصدمة إزاء الأحداث الدموية الخطيرة التي وقعت في الأيام الأخيرة في مدينة متروفيشيا وغيرها من المدن في كوسوفو، وأسفرت عن قتل وجرح العديد من الأشخاص. وندين أشد إدانة أعمال العنف هذه. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كيما أعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا. ونطلب إلى الطائفتين الألبانية والصربية في كوسوفو أن تمارسا أقصى قدر من ضبط النفس للحيلولة دون تردي هذه الحالة.

ولقد أثبتت تلك الأحداث المفجعة، بعد مضي قرابة خمس سنوات على اتخاذ مجلس الأمن لقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩)، إن الحالة في كوسوفو لا تزال هشة، وأن الطريق ما برح طويلا قبل أن يتحقق في كوسوفو السلام، والاستقرار، والوئام والتعايش السلمي فيما بين الأعراق. ويجب أن يضاعف المجتمع الدولي، وحكومة صربيا والجبل الأسود ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة مما يبذلوه من جهود لبلوغ تلك الغاية.

ونرحب بالبيان المشترك الذي أدلى به في ١٧ آذار/مارس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، والقادة السياسيون، وغيرهم من الأطراف. ونؤيد كل الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو لإعادة الاستقرار في الحالة. ولنا وطيد الأمل في أن تقوم مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وغيرها من الأطراف ذات الصلة بالعمل معهم عن كثب لمنع تكرار هذه الأحداث.

السيد موتوتش (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): تشعر السلطات في رومانيا ببالغ القلق إزاء ما حدث في كوسوفو في الأيام الأخيرة. وأعتقد أن جميع البلدان في منطقتنا تتشاطر هذا القلق الشديد. ونوافق تماما أيضا على البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي بشأن كوسوفو ونؤيده.

ونرى أن خطورة الحالة تتجلى بوضوح في أنه يوجد في هذه الجلسة السيد جوشكا فيشر نائب المستشار الألماني، والسيد غوران سفيلونوفيتش وزير الخارجية الاتحادي في صربيا والجبل الأسود. ويقدر وفدي حضور السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة شخصيا لهذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن.

وينبغي، قبل كل شيء، أن تتوقف فورا كل أعمال العنف. ويحظى الممثل الخاص للأمين العام، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وقوة كوسوفو بكامل تأييدنا لاستعمال قدراتهم وإمكاناتهم لاستعادة الهدوء، وحماية سكان كوسوفو، بغض النظر عن هويتهم العرقية. ونرحب بقرار منظمة حلف شمال الأطلسي بإرسال تعزيزات إلى كوسوفو، مما يبرهن على عزم الحلف على الاضطلاع بمهمته في كوسوفو وقدرته علي أن يفعل ذلك. ولا نقبل أي هجوم على أفراد قوة كوسوفو وموظفي بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ويجب تقديم مرتكبي هذه الهجمات وأي من أعمال العنف التي نشبت في كوسوفو إلى المحاكمة بأسرع ما يمكن.

وتشعر رومانيا بحزن عميق إزاء ما وقع خلال الأحداث في كوسوفو من قتلى وجرحى، بما في ذلك الإصابات من بين جنود قوة الأمن الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو والشرطة المدنية الدولية. ونود أن نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وعن تعاطفنا ودعمنا للجرحى.

كما تشعر رومانيا بالغضب وخيبة الأمل إزاء ما تكشف في كوسوفو من كراهية عرقية خطيرة في وقت تعلقت فيه آمالنا بالتنفيذ الصادق للمعايير التي وضعها المجتمع الدولي.

وقد أظهرت الأحداث المؤسفة والمأساوية في كوسوفو دون أي شك أن المجتمع الدولي ينبغي أن يظل مركزا ومصمما، وأن يحتل إنفاذ سيادة القانون وكفالة الأمن الملائم لجميع الأقليات العرقية ومحاكمة مرتكبي الأعمال الإجرامية مركز الصدارة بين الأولويات. وما لم نرى تقدما ملموسا في هذه المسائل، فإنه ليس بوسعنا أن نتصدى بنجاح لمعالجة المشاكل الأخرى التي تتعلق بمستقبل كوسوفو.

وينبغي لنا في الوقت نفسه، ألا نسمح لهذه الأحداث أن تقضي على خمس سنوات من الجهود الجبارة في كوسوفو. وعندما تعود الحياة الطبيعية، سيكون هناك دروس هامة يستفيدها جميع المعنيين. إلا أن المجتمع الدولي ينبغي ألا ينثني عن تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تحقيق الاستقرار وتعدد الأعراق والديمقراطية في كوسوفو، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وينبغي ألا تكون هناك عودة إلى الماضي ولا خضوع للمتطرفين.

ويتعين على القادة السياسيين في كوسوفو أن يمارسوا سلطتهم المقررة ديمقراطيا على السكان من أجل القيام بشكل قاطع بحماية جميع الأقليات وتراثها الديني والثقافي والتاريخي الهام. وهذه قيمة أساسية بالنسبة للأوربيين، ونود أن نتأكد في المستقبل من أن هذه القيمة تحظى لدى مجتمع كوسوفو بنفس التقدير والاحترام.

ولا تزال رومانيا، على نحو ما سبق لي أن ذكرت، ملتزمة التزاما تاما من الناحية السياسية ومن جميع النواحي باستقرار كوسوفو. وإننا كدليل على هذا الالتزام، نشعر بالفخر لأن مفرزة رومانية من الدرك صمدت يوم أمس في

وجه الضغوط ووفت بمسؤولياتها في المساعدة على إعادة الأوضاع الطبيعية في متروفيشيا، إلى جانب زملائها من العاملين في قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود بطبيعة الحال أن أضم صوتي إليكم يا سيادة الرئيس في الترحيب بحضور الأمين العام وبوزير خارجية صربيا والجبل الأسود وكذلك بوزير خارجية ألمانيا في جلسة المجلس هذه.

إن الأحداث التي وقعت في كوسوفو تهدد أمن كوسوفو والمنطقة الأوسع. وتعتبر هذه الأحداث أخطر الحوادث الأمنية التي وقعت منذ نهاية تدخل منظمة حلف شمال الأطلسي عام ١٩٩٩. ولا بد لها أن تتوقف وألا تتكرر.

وتعرب الولايات المتحدة عن تأييدها التام للجهود القوية التي تبذلها قوة الأمن الدولية في كوسوفو والممثل الخاص للأمين العام السيد هولكيري لإعادة فرض النظام وتهدئة الحالة. وتشارك قوة الأمن الدولية إلى جانب الشرطة المدنية الدولية مشاركة كاملة. وينبغي تقديم المسؤولين عن هذه الحوادث إلى العدالة من أي طرف كانوا.

وتدين حكومتي بكل عزم هذه الأحداث من العنف الخطير في كوسوفو. ومن المأساوي أن يقتل عدد من الأشخاص لم يحدد بعد – ربما ٣٠ أو أكثر – من كل من الجانبين الصربي والألباني، وأن يصاب الكثيرون غيرهم بجراح. وتم إحراق الكنائس والمنازل. وتعرب الولايات المتحدة عن خالص تعازيها لأسر الذين فقدوا أرواحهم أو أصيبوا بجراح أو فقدوا ممتلكاتهم في كوسوفو في الأيام الماضية. كما ندين الاعتداءات على الوجود الدولي التي تعتبر غير مقبولة على الإطلاق ويجب أن تتوقف.

وإننا ندعو الناس جميعا في كوسوفو إلى القيام على الفور بإعادة الهدوء والتقيد بالنظام والعودة إلى منازلهم والتوقف عن إلحاق الأذى بالمواقع الثقافية والدينية والتاريخية ورفع الحواجز التي تعترض طرق المواصلات الرئيسية وتأييد الجهود التي تبذلها قوة الأمن الدولية في كوسوفو والشرطة المدنية الدولية. كما نهيب بشعب وحكومة صربيا والجبل الأسود مواصلة تأييد جهودنا الرامية إلى إعادة الهدوء في كوسوفو ووقف حملات إحراق المواقع الدينية في صربيا.

ولا يمكن لشعب كوسوفو أن يمضي قدما إلا بالاستجابة للنداء المشترك الذي صدر يوم أمس عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو وقادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة في كوسوفو والذي حث على إعادة الهدوء والنظام. وتعتبر سيادة القانون شرطا أساسيا للمستقبل. وإننا نهيب بقادة مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة من جميع الطوائف مواصلة حث أنصارهم على الكف عن العنف بصورة كاملة ودون قيد أو شرط.

وقد طلبت إلي سلطاتي أن أختم كلامي بتوجيه نداء إلى قادة كوسوفو مفاده: أن عليهم أن يفهموا أن الوقف التام للعنف هو الشرط اللازم لقيامنا باتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل كوسوفو السياسي. ولا يمكن أن يتحقق ذلك عن طريق العنف.

السيد غاسبار مارتينز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم يا سيادة الرئيس لعقد هذه الجلسة بشأن كوسوفو. ونود أن نرحب بوجه خاص بحضور الأمين العام كوفي عنان، وبحضور نائب مستشار ألمانيا ووزير خارجيتها جوشكا فيشر وبوزير خارجية صربيا والجبل الأسود غوران سفيلونوفيتش.

إن الأحداث التي تقع في كوسوفو تهدد على نحو غير متوقع السنوات من العمل الشاق الذي قام به بناة

السلام المخلصون والاستثمار المالي والبشري والسياسي الهائل الذي قام به المجتمع الدولي من أجل السلام.

وعندما نظر المجلس منذ عدة أسابيع في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو (S/2004/71)، واستمعنا إلى البيان الذي أدلى به رئيس البعثة، لم يكن يخطر في بالنا وقوع مثل هذه الأحداث. وبالرغم من المصاعب والإدراك بأن أمامنا طريق طويل من أجل إقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو، فقد شعرنا بالعزاء نتيجة للتأكيدات بإحراز تقدم حقيقي وبإمكان استيفاء المعايير التي وضعها المجتمع الدولي لبلوغ ذلك الهدف في المستقبل المنظور. وتستحق الأحداث المزعجة التي تقع حاليا في كوسوفو الإدانة بأشد العبارات وتعتبر بمثابة دعوة المجتمع الدولي إلى التحلي باليقظة.

وفي الجلسة الأخيرة التي كرسها المجلس للنظر في الحالة في كوسوفو (انظر S/PV.4910)، وجه مساعد وزير خارجية صربيا والجبل الأسود انتباهنا إلى عدد من الحقائق على النحو التالي: انخفاض الجرائم بدوافع عرقية لكن إفلات مرتكبيها من العقاب؛ وأعداد المشردين العائدين المثبطة للهمم؛ وانعدام الإرادة السياسية اللازمة لتهيئة الظروف المفضية إلى مشاركة صرب كوسوفو الفعالة في العملية السياسية. واعتبر مساعد الوزير أن المهمة الرئيسية لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو ينبغي أن تتمثل في تهيئة الظروف المستدامة التي تفضي إلى تحقيق تعدد الأعراق في كوسوفو، حيث يمكن لجميع الطوائف أن تعيش بحرية وأن تنضم إلى المؤسسات على قدم المساواة. وإني أذكر هذه الحقائق، لأن إبرازها يساعدنا على تذكر أنه كان هناك شيء ما يدبر وأنه كان هناك تحذير للمجلس.

ويرى وفدي أن الرعب، بالرغم من خطورته وجديته، لا يدعو إلى اليأس. ويجب أن يستمر التزام المجتمع الدولي تجاه كوسوفو، ونرى أن الاستراتيجيات التي طبقت حتى الآن، ومنها سياسة ”وضع المعايير قبل تحديد المركز“ ستثمر إذا اقترنت بالتصميم والتحفظ.

وتبين الأحداث الجارية الآن أن تحقيق الهدف النهائي أكثر بعدا عما هو مخطط، لكننا لا نزال على ثقة بأن شعب كوسوفو سيتمكن، بمساعدة المجتمع الدولي، من تحقيق الأهداف الواردة في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وقبل أن أختتم بياني، أعرب لأسر الضحايا عن التعازي والتعاطف، وأعرب أيضا عن التشجيع للذين يسعون بقوة إلى تحقيق مستقبل أفضل للسكان ولكوسوفو ديمقراطية متعددة الأعراق.

وأختتم بالإعراب عن تأييد وفد بلدي الكامل للممثل الخاص، ولبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ولقوة كوسوفو في جهودهم لتحقيق استقرار الحالة في كوسوفو.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلي به فيما بعد السفير راين، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، ولتعليقات كل الذين دعوا إلى إنهاء العنف، والذين أعربوا عن التعاطف مع الضحايا وأسرهم. والمملكة المتحدة، شأنها شأن غيرها ترحب غاية الترحيب بوجود الأمين العام والوزيرين في هذه المناقشة الهامة جدا.

كان يوم أمس سيئا جدا بالنسبة لكوسوفو. وإذ انتشر العنف فيما بين الأعراق، عادت عقارب الساعة إلى الوراء. وحقيقة الأمر أن كوسوفو لها تاريخ طويل. لقد أريقت دماء كثيرة جدا في الإقليم فيما بين الأعراق. وكوسوفو ليس أمامها من خيار سوى التحرك قدما. وعلى المدى القصير، يجب على قادتها، ألا يدينوا العنف فحسب؛ وإنما يجب أن يستخدموا نفوذهم استخداما نشطا للعمل مع

بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو لاستعادة النظام.

هذا هو الوقت المناسب للتشجيع على التزام الهدوء، وليس للتشجيع على إلقاء الخطب البلاغية أو انعدام المسؤولية. إنه الوقت المناسب لاتخاذ إجراء مدروس ومحسوب، وليس للتصرف الأحمق. إنه الوقت المناسب للإعراب عن التضامن بين الطوائف المختلفة، وليس لزيادة الانقسام وهو الوقت المناسب لصقل التجربة الديمقراطية، وليس فرصة للفوضى والشغب. وأخيرا، أعتقد أنه الوقت المناسب لحوار معزز مستمر بين بريستينا وبلغراد.

وبناء على طلب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، تنشر المملكة المتحدة في هذه اللحظة كتيبة طليعية في كوسوفو. إنها قوة الاحتياط التشغيلية، وستكون هناك اعتبارا من الليلة، وستبدأ الانتشار للمساعدة على تحقيق استقرار الحالة على أرض الواقع.

والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) إذ يتطلع إلى الأمام، يرسم مستقبلا. إنه يضع رؤية واضحة لكوسوفو. وهو يتيح فرصة لزعماء كوسوفو. وقد استثمر المجتمع الدولي استثمارا كبيرا جدا في ذلك المستقبل وفي تلك الرؤية لكوسوفو ديمقراطية متعددة الأعراق يسودها التسامح. وتتمتع البعثة، والممثل الخاص، هولكيري، وقوة كوسوفو بكامل تأييد الحكومة البريطانية في محاولة المساعدة على تحقيق تلك الأهداف.

ولهذا أيد المجلس ورقة ”معايير كوسوفو“ وآلية الاستعراض. ولا يزال ذلك هو الطريق الوحيد إلى الأمام بالنسبة لكوسوفو. والذين يحاولون إزاحة العملية عن خطها لن يسمح لهم بأن يسودوا، كما أن مرتكبي العنف لن ينجحوا في التعجيل بمفاوضات المركز النهائي – بل العكس هو الصحيح. ومن حق المجتمع الدولي أن يتوقع ويطلب تنفيذ تلك المعايير، ويطالب بإنهاء العنف، ويصر على أن تجدد كوسوفو، مؤسساتها وشعبها كله، الالتزام بحكم القانون، وبالتعايش الذي يتسم بالتسامح بين الطوائف، وبإقامة مستقبل ديمقراطي حقيقي للإقليم.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة لدراسة الحالة المأساوية السائدة في كوسوفو. ويعرب وفد بلدي عن تقديره الكامل للأمين العام، الذي يدل وجوده بيننا في هذه اللحظة الحاسمة لمستقبل كوسوفو على التزامه الشخص باتخاذ المجتمع الدولي إجراء سريعا ملموسا إزاء التطورات الأخيرة التي أبلغنا بها توا.

وأرحب أيضا بوجود وزير خارجية صربيا والجبل الأسود ووزير خارجية ألمانيا في هذه الجلسة.

إن الأحداث المأساوية، التي ندينها، تدل على أن عملية المصالحة فيما بين الطوائف العرقية التي تعيش في كوسوفو لا يزال أمامها شوط طويل. وعلى أقل تقدير، يمكننا القول إن الثقة المتبادلة بين الطائفتين لم تقم تماما، وأن الشك، بدلا من ذلك، له جذور عميقه بحيث يمكن لأبسط حادث أن يفجر العنف، مع عواقب لا يمكن حصرها لعملية بناء حكم القانون في كوسوفو. وبنن تدين بقوة أعمال العنف، وحالات التطهير العرقي والاعتداءات على سلامة البعثات الدولية في كوسوفو. كما نعرب أيضا عن تعازينا لأسر الضحايا.

إن الأضرار التي عانت منها بعثة إدارة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو غير مقبولة تماما، وكذلك الحال بالنسبة لإزهاق الأرواح البشرية في الطائفتين وتدمير الممتلكات والآثار الثقافية، مما يشكل اعتداء خطيرا على تراث البشرية المشترك. ومرتكبو تلك الأعمال مسؤولون شخصيا عن أعمالهم. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي

ألا تفلت جريمة أو يفلت انتهاك لحقوق الإنسان في كوسوفو من العقاب.

ونحن نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن أن يرسل، في الحالة الراهنة، رسالة قوية إلى الطائفتين الصربية والألبانية في كوسوفو، يدعوهما فيها إلى إظهار المزيد من ضبط النفس. ويجب احترام الطابع المتعدد الأعراق الذي يتسم به الإقليم، والتسامح، والحقوق المتساوية لكل الطوائف. وأعمال التخويف والعنف فيما بين الطوائف تعوق إقامة كوسوفو ديمقراطية تحترم حكم القانون. ولذلك، ينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لمنع وقوع كارثة إنسانية أخرى.

في ذلك الصدد، نؤيد جهود الممثل الخاص للأمين العام، الذي ينبغي أن يستخدم كامل سلطته في كوسوفو لمنع أي تصعيد للعنف وأية كارثة إنسانية في الإقليم. ونؤيد أيضا تدابير الدعم لاستعادة النظام والهدوء.

وبقولي هذا، ينبغي أن نؤكد أكثر، في كوسوفو، على التدابير لتعزيز الثقة بين الطائفتين، ولتعزيز المصالحة بين الجماعات العرقية، ولدعم سلطة المؤسسات الديمقراطية القائمة، ولتطبيق القواعد التي وضعها المجتمع الدولي بشكل قوي قبل القرار المتعلق بالمركز النهائي للإقليم.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة في الوقت المناسب تماما. وأود أن أرحب بوجود الأمين العام في هذه المناسبة، وأعرب عن تحياتنا لوزيري خارجية ألمانيا وصربيا والجبل الأسود.

بينما يسمع صوت إطلاق النار والتفجيرات مرة أخرى في شوارع متروفيتشا ونواح أخرى كثيرة، تشارك البرازيل في إعراب المجتمع الدولي عن الغضب والأسف إزاء الموجة العارمة الأخرى من التعصب، والثأر والعنف العرقي في تلك المنطقة من العالم.

لقد ردت قوة حفظ السلام وقوة الشرطة الدولية بسرعة في محاولة لنزع فتيل حوادث الشغب التي وقعت أمس. وللأسف، لم تتمكن جهودهما من تجنب تصعيد أعمال العنف التي أسفرت عن وفاة مدنيين وتركت مئات من الجرحى. وعلاوة على ذلك، مما يدعو إلى أسفنا العميق أنهما أصبحتا ذاتهما ضحيتين للعنف الأعمى، حيث كان عدد من جنود قوة كوسوفو وأفراد الشرطة المدنية للبعثة من بين الجرحى. ونتوقع أن يمثل المسؤولون عن هذه الأعمال أمام العدالة، وأن يؤدي ما أعلن عنه من نشر وحدات حفظ السلام الثلاث الجديدة إلى تعزيز الجهود التي تبذلها قوة كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو للحيلولة دون وقوع مزيد من الاشتباكات.

وساعدت الأمم المتحدة خلال فترة السنوات الخمس من العمل الذي لم يعرف الكلل على مكافحة شرور الجريمة والإرهاب والتطهير العرقي. ومن المخيب للآمال أن نرى، بالرغم من تلك الجهود الشاقة، أن الحالة تهدد مرة أخرى بالتدهور نحو الإخلال بالأمن والفوضى. وما من شك في أن هذه الحالة هي أشد حالات الاضطرابات منذ نهاية الصراع في المنطقة في عام ١٩٩٩، كما أشار الكثيرون من الذين تكلموا قبلي.

وقد أكد وفدي من جديد في مناسبات عدة التزامنا بتحقيق الاستقرار والديمقراطية والسلام وتعدد الأعراق في كوسوفو. ونؤيد بقوة القيام بعمل مشترك لتعزيز المصالحة والاستقرار. ونعتقد بأن الحماية الكاملة لحقوق الإنسان هي أمر أساسي لتحقيق السلام بالاستناد إلى القانون الدولي. ولا تزال البرازيل تؤيد التنفيذ الكامل للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ”وضع المعايير قبل تحديد المركز“ باعتبارهما الخيار المعقول الوحيد لتحقيق تعدد الأعراق والديمقراطية والسلام في كوسوفو.

وندين الأعمال الوحشية التي ترتكب لأسباب عرقية. ونود في هذا الصدد أن نضم صوتنا إلى الأمين العام في إدانته القوية للحوادث وفي دعوته إلى الوقف الفوري للعنف العرقي. كما نعرب عن تأييدنا التام للعمل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام هاري هولكيري.

إن اندلاع العنف المفزع يدعو إلى رد فعل مناسب وقوي من جانب المجتمع الدولي. فهو يذكرنا بأنه لا يزال هناك العديد من التحديات الهامة. ومع ذلك، فإنه لا يمكن القيام بأي عمل حقا دون بذل جهود جدية من جانب جميع الأطراف المعنية، بما فيها السلطات المحلية في كل من بريشتينا وبلغراد.

ولا يمكن بناء مجتمع متعدد الأعراق حقا إلا بالمشاركة الحاسمة لجميع الأفراد والجماعات، من جميع الأقليات. وتقع المسؤولية النهائية عن منع انغماس كوسوفو مرة أخرى في الصراع على شعبها وقادتها. فالتزامهم بالمؤسسات المؤقتة واشتراكهم السلمي في العملية السياسية، ورغبتهم في مكافحة الفساد وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية هي التي ستحدد قدرتهم على التوصل إلى مخرج من المأزق الراهن.

السيد أرياس (أسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن امتناني لحضور وزيري خارجية ألمانيا وصربيا والجبل الأسود وكذلك لحضور الأمين العام.

ويعرب وفدي عن تأييده التام للبيان الذي ستدلي به رئاسة الاتحاد الأوروبي فيما بعد.

وندين بشدة الاشتباكات التي وقعت في كوسوفو، والتي أسفرت عن وقوع كثير من القتلى والجرحى فضلا عن الاعتداءات التي استهدفت المنظمات الدولية في كوسوفو. ونناشد جميع طوائف كوسوفو أن تضع حدا لأعمال العنف وتعود إلى الحوار والمفاوضات من أجل حل خلافاتها.

وأخيرا، نؤكد من جديد قناعتنا بأن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الإطار القانوني الوحيد لإقامة مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق في كوسوفو.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكركم يا سيادة الرئيس لعقد هذه الجلسة اليوم بشأن الأحداث الخطيرة في كوسوفو. ونحن ممتنون لحضور الأمين العام وللبيان البليغ الذي أدلى به أمام المجلس عصر اليوم. وأود أيضا أن أرحب بحرارة بمشاركة وزير خارجية ألمانيا السيد فيشر ووزير خارجية صربيا والجبل الأسود السيد سفيلانوفيتش في هذه الجلسة

وتدين باكستان بأشد العبارات العنف الذي وقع في متروفيتشا وفي أنحاء أخرى من كوسوفو، وخاصة الخسائر في الأرواح التي شملت وفاة أطفال أبرياء. وندين أيضا الاعتداءات على موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو وعلى المواقع الدينية، ونطالب بوقف هذه الأعمال. ونحذو حذو غيرنا في الدعوة إلى إجراء تحقيقات قانونية للتأكد من أصل هذه الأحداث المفزعة ومحاكمة مرتكبيها.

وتعرب باكستان عن تأييدها التام للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام السيد هولكيري وللنداء الذي وجهه الأمين العام من أجل المساعدة على إعادة الهدوء والاستقرار.

وتبرز الأحداث المزعجة في كوسوفو الحاجة الملحة إلى تعزيز سيادة القانون، وكفالة الأمن المناسب لجميع الطوائف العرقية ومحاكمة جميع المتورطين في الأعمال الإجرامية. ونضم صوتنا إلى الآخرين في حث سائر شعب كوسوفو على العمل من خلال القنوات المشروعة المعترف بها، بما في ذلك إدارة الأمم المتحدة الانتقالية والمؤسسات المؤقتة، من أجل معالجة مظالمه. كما نوافق على أن إنشاء

مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح وديمقراطي وسلمي في كوسوفو لا يزال هدفا أساسيا لتنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وتعتبر الاضطرابات التي تشهدها كوسوفو حاليا أسوأ ما شهدته منذ عام ١٩٩٩. ولا بد لنا من أن نفكر مليا في أسباب ما حدث. ولا بد لنا من تقييم ما إذا كان النهج الذي اتبعناه حتى الآن يحتاج إلى تعديل. وعلينا أن نلاحظ المفهوم الذي لفت انتباهنا إليه اليوم، وهو أن المجتمع الدولي لا يعتبر في كوسوفو أنه يتخذ خطوات موثوقة للتوصل إلى حل نهائي ودائم.

ويجب أن يتمثل هدفنا الأساسي في معالجة الأسباب الرئيسية للتوترات والصراع في كوسوفو. وأود في هذا الصدد أن أختم كلامي بإبداء بعض الملاحظات على ما ينبغي اتخاذه من خطوات لمواجهة التحدي والتي أود أن أقدمها إلى المجلس لكي ينظر فيها.

أولا، هناك حاجة إلى الضغط على جميع الأطراف لكبح جماح العناصر المتطرفة في كل منها وتأكيد أنه لم يعد من المقبول وقوع مثل هذا العنف، وخاصة ضد المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

ثانيا، هناك حاجة إلى تكثيف الجهود الأمنية ضد العناصر المتطرفة وكذلك ضد الجريمة المنظمة التي تغذيها، بما في ذلك ضمان حدود كوسوفو، قدر الإمكان.

ثالثا، من الضروري القيام بشكل جدي بتهيئة الأسباب اللازمة لعملية تسوية المركز النهائي لكوسوفو بصورة سلمية وقانونية ومترسخة ديمقراطيا. وبدون التحرك نحو هذا الهدف، قد يظل حل المشاكل في كوسوفو أمرا بعيد المنال.

السيد باجا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): شكرا لكم يا سيادة الرئيس لعقد هذه الجلسة عصر اليوم بشأن كوسوفو وللأمين العام لإحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات. كما تشرفنا بحضور وزيري خارجية ألمانيا وصربيا والجبل الأسود.

أصبحت كوسوفو بالأمس مرة أخرى منطقة حرب عندما اندلع العداء العرقي القديم العهد بين الصرب والألبان في مرج صاخب من الموت والدمار – هو أسوأ ما حدث منذ أن تدخل المجتمع الدولي منذ خمس سنوات لوضع حد لصراع دموي لا يرغب كل من الطرفين على ما يبدو في نسيانه أو غفرانه.

وإننا ندين العنف الذي أسفر، كما ذكر صباح اليوم، عن مقتل ٣١ شخصا وإصابة أكثر من ٢٠٠ بجراح، بمن فيهم ١١ من حفاظ السلام و ٦١ من أفراد الشرطة. وهذه مجرد أرقام أولية. ومن المتوقع أن يرتفع عدد القتلى والجرحى. ولما يتم بعد تحديد مدى الأضرار التي لحقت بالممتلكات بشكل كامل، بالرغم من أننا نعلم أن حشودا من الغوغاء الهائجة أقدمت على إحراق عدد من المنازل والمباني العامة في جميع أنحاء البلد. وقد علمنا من سفارتنا في بودابست أنه حتى مقر وحدة الشرطة الفلبينية في كوسوفو تعرض للحرق والنهب.

ويضم وفدي صوته إلى سائر أعضاء مجلس الأمن في الإعراب عن سخطنا إزاء أعمال العنف هذه التي تستحق الشجب، والتي سددت ضربة قاسية لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق التسامح وتعدد الأعراق والديمقراطية في كوسوفو. وليس في مستقبل كوسوفو مكان لاندلاع مثل أعمال العنف هذه. ولا بد لهذا العنف أن يتوقف ولا بد من أن يتوقف الآن.

وما حدث في كوسوفو بالأمس مؤسف حقا. وقبل بضعة أسابيع تحديدا، استمعنا إلى الممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، وهو يتكلم عن كيفية تحرك

كوسوفو ببطء ولكن بثقة في الاتجاه الذي يريده المجتمع الدولي لها. ومن المؤسف كذلك أن هذا العنف قد وقع بعد أيام قلائل من إعلان السيد هولكيري عن إجراء الانتخابات في كوسوفو في تشرين الأول/أكتوبر، وفي أعقاب الزيارة التي قام بها إلى كوسوفو وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان- ماري غينو، قبل بضعة أيام.

وقد يبدو أن العنف الذي تفجر بالأمس هو تعبير عفوي عن شعور جماعي بالغضب والإحباط، لكن ينبغي ألاَّ يغيب عن بالنا أن هذا الشعور قد استفحل بمرور الوقت وأنه لم ينشأ دون سابق إنذار. وقبل أحداث العنف التي وقعت أمس، كان ثمة مؤشرات على أن كوسوفو لا تزال تمثل بؤرة توتر عرقي كما كانت دائما.

إن تفجر أعمال العنف على هذا النحو يعد ضربة شديدة للجهود الرامية إلى إقرار السلام والاستقرار في كوسوفو. وما حدث بالأمس ينبغي أن يدفعنا إلى إلقاء نظرة ثانية على الوضع هناك وإدخال تعديلات إن اقتضى الأمر. وينبغي لنا أن نسأل أنفسنا هل كان يمكن تفادي العنف. ينبغي أن نوجه هذا السؤال، ليس بقصد إلقاء اللوم على أي طرف، بل لكي يتسنى لنا وضع استجابة مناسبة والحيلولة دون تكرار وقوع مثل هذه الحوادث. والمهم الآن هو استعادة النظام هناك. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ الخطوات اللازمة لضمان سيادة القانون في كوسوفو وعدم إتاحة الفرصة للعناصر من الداخل أو من الخارج لإشاعة الفُرْقة في الإقليم سعيا إلى تحقيق مآربها. ولا بد من حمل الصرب والألبان على ممارسة ضبط النفس وتجنب القيام بأي عمل قد يفضي إلى مزيد من الفوضى. كما ينبغي اتخاذ التدابير الملائمة التي تضمن تقديم المسؤولين عن موجة العنف الأخيرة إلى العدالة.

ونضم صوتنا إلى الأصوات التي تناشد سكان كوسوفو وقادتهم أن يبذلوا كل جهد ممكن من أجل تطبيق ''معايير كوسوفو''، على ألاَّ يغيب عن البال أن جهود السلام لا يمكن أن تنفذ كمشروع سياسي، حتى في ظل أفضل المعاني - أو في ظل أفضل إعداد ممكن - ما لم يتم تهيئة التربة لذلك تماما.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة، بالنظر إلى التدهور الخطير في الأوضاع الأمنية في كوسوفو. وأرحب بوزير خارجية صربيا والجبل الأسود وأن أشكره على مجيئه إلى نيويورك لإحاطتنا علما بشأن ما استجد من تطورات الحالة في كوسوفو.

يتابع بلدي بقلق شديد التطورات في كوسوفو بعد أعمال العنف التي تسببت فيها المصادمات العرقية بين ألبان وصرب كوسوفو والتي خلفت وراءها ٢٢ قتيلا وعدة مئات من الجرحى. ونحن ندين أعمال العنف هذه التي ستفضي، إن أفلت زمامها، إلى تأجيج التناحر العرقي، واستفحال الشعور بالتنافر بين مختلف طوائف كوسوفو وإحياء عقلية المواجهة التي أفضت بالبلد إلى حافة الفوضى، مما سيقوض كل ما جرى تحقيقه بدأب ومشقة في كوسوفو.

ونتيجة لذلك، يناشد بلدي كل الأطراف أن تضع حدا لهذه الاشتباكات الفتاكة وأن تعمل معا من أجل إعادة الهدوء وتحسين الأوضاع الأمنية. والحفاظ على النظام وإعادة الأمور إلى نصابها في كوسوفو هما أيضا مسؤولية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو. فهما لا بد أن يتحملا تلك المسؤولية بالكامل. وعليه، فإن التعزيزات التي أرسلت إلى كوسوفو بغية تحقيق الاستقرار وإعادة الهدوء في الإقليم هي خطوة مشجعة جدا. والتحقيق الذي تجريه الشرطة حاليا لتحديد من المسؤول عن هذه

المواجهات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة سوف يساعد على ضبط النفس ووضع حد لهذه المصادمات.

إن اندلاع العنف على هذا النحو المفاجئ أمر يدعو إلى الأسف الشديد، ولا سيما بعد ما تحقق من تقدم مشهود وتحسن ملموس في الظروف السياسية والعملية في كوسوفو، وفي الوقت الذي تبذل جهود مكثفة من أجل بناء كوسوفو كمجتمع متعدد الأعراق يتصف بالتسامح والديمقراطية والازدهار وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

غير أن هذه الأحداث المؤسفة كشفت عن طبيعة الشقاق العرقي القائم، وفي الوقت نفسه فقد عززت اقتناعنا العميق بأنه لا بديل عن قيام مجتمع متعدد الأعراق وديمقراطي في كوسوفو. وليس أمام شعب كوسوفو بديل عن العيش معا في وئام وسلام. ومن البديهي أن الاندماج بين الأعراق المتعددة في كوسوفو يتطلب تعزيز المصالحة والتفاهم بين مختلف الطوائف في كوسوفو، وتجاوز الخلافات ومشاعر الكراهية التي ترسبت نتيجة فترة المواجهة. والمصالحة بين كل شرائح المجتمع في كوسوفو هي مفتاح أي تقدم صوب تحقيق تلك الغاية. وعليه، فإن هذا الجانب لا بد أن يصبح أحد الأولويات الأساسية للمجتمع الدولي الذي لا بد أيضا أن يدعم عملية المصالحة دعما كاملا.

وختاما، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن كامل دعمنا لجهود بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو والسلطات المؤقتة من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة الهدوء في كوسوفو.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نرحب بمشاركة الأمين العام ووزيري خارجية ألمانيا وصربيا والجبل الأسود في جلسة اليوم، فمشاركتهم تبين مدى أهمية مناقشتنا اليوم.

إن روسيا تشعر بقلق عميق إذ تتابع تطورات الموقف في كوسوفو. ونتيجة لاندلاع العنف العرقي على نحو مفاجئ هناك، فقد شهدنا سقوط العديد من الضحايا في المنطقة، ومن بين الموتى والجرحى عدد من موظفي التواجد الدولي في كوسوفو. ونطاق العنف، الذي بدأه فيما يبدو ممثلو الطائفة الألبانية في كوسوفو ضد الأقليات العرقية والتواجد الدولي، يسمح لنا بأن نتكلم عن الأعمال المستهدفة للضغط على السكان من غير الألبان وحملهم على الخروج من المقاطعة. وطبقا للمعلومات التي تصل إلينا، لا تزال الحالة في المنطقة تزداد التهابا، خاصة في منطقة كوسوفسكا – ميتروفيتشا. وألبان كوسوفو في تلك المنطقة يتركزون حول الجسور المقامة على نهر إيبار، ويقومون ببناء الملاجئ استعدادا للانتقال إلى العمل. والصرب يشعرون بقلق بالغ لأن الوحدة التابعة لقوة كوسوفو التي نُشرت في تلك المنطقة لن تتمكن من منع تدهور الموقف. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يبقى مكتوف الأيدي.

والتحدي الرئيسي الآن يتمثل في وقف العنف، وبذل كل جهد ممكن من أجل استقرار الأوضاع، وتهيئة الفرصة لبعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو لإعادة النظام والقانون في المنطقة. ونحن على اقتناع بأنه ما لم نتخذ إجراءات حاسمة وعلى وجه السرعة من أجل إعادة الهدوء، ثمة خطر هائل لانهيار عملية السلام التي بذل المجتمع الدولي فيها جهودا مضنية.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء نطاق العنف وسرعة انتشاره في أراضي الإقليم. ونرى أن هذا يدلل مرة أخرى على هشاشة السلام وعدم استقراره في كوسوفو، وعلى حجم العمل الذي نحتاج إلى القيام به لبناء الثقة بين المجموعات العرقية التي تسكن المنطقة. ولكن، يجب ألا يغيب عن بالنا الآن أن عملية بناء مجتمع متعدد الأعراق في

كوسوفو بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) لم تتعثر فحسب، بل إنها عادت إلى نقطة البداية مرة أخرى.

لقد نوهت روسيا مرارا وتكرارا إلى الحاجة إلى نهج متعدد الأطراف لعملية التسوية في كوسوفو، وطالبت بضرورة حل المشاكل الاجتماعية – الاقتصادية وضمان السلامة لكل سكان المنطقة على قدم المساواة والاحترام الكامل لحقوقهم السياسية وحرياتهم، وإلاَّ، فكيف يمكننا أن نتحدث عن تنفيذ الخطة التي وافق عليها المجتمع الدولي، ''معايير كوسوفو''، بينما يقوم أحد الأطراف بانتهاك تلك المعايير بشكل صارخ؟ إننا نرى ثمة ضرورة لأن يطالب مجلس الأمن بقوة أطراف الصراع كافة، وبالدرجة الأولى الأغلبية الألبانية في كوسوفو، بأن تكف عن كل أعمال العنف فورا.

ولا بد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، جنبا إلى جنب مع قوة كوسوفو، من اتخاذ إجراءات إضافية عاجلة بهدف إعادة الشرعية والنظام العام بدون قيد ولا شرط وتأمين سلامة ممثلي كل المجموعات العرقية في هذه المقاطعة.

وعلى ذلك الأساس، فإن الوفد الروسي مستعد لتأييد نص البيان الرئاسي باعتباره إشارة قوية موجهة إلى الجانب الألباني، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن العنف العرقي الدائر حاليا. ومن ناحية روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، فإنها مستعدة للمشاركة النشطة في السعي إلى إيجاد حل لمشكلة كوسوفو.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

شأني شأن المتكلمين السابقين، أود في البداية أن أرحب بمشاركة الأمين العام ووزير خارجية صربيا والجبل الأسود ووزير خارجية ألمانيا في المناقشة الجارية اليوم. فمشاركتهم تشهد بوضوح على خطورة الموقف.

وإني أؤيد البيان الذي سيدلي به بعد قليل الممثل الدائم لأيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي، وسأقتصر الآن على بضعة تعليقات موجزة.

تدين فرنسا بأشد العبارات المصادمات المميتة التي حدثت أمس في كوسوفو بين الطائفتين الصربية والألبانية. وتتجه مشاعرنا أولا صوب أسر الضحايا.

ولقد استهدف العنف أيضا الوجود الدولي في كوسوفو، الذي ما فتئ يعمل من أجل السلام وتحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار. فجُرح حوالي ١٢ جنديا من قوة الأمن الدولية في كوسوفو، واستُهدفت أيضا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، حيث أُضرمت النيران في عدد من مباني ومركبات البعثة. واندلاع هذا العنف في كوسوفو هو أكبر تحد يواجهه المجتمع الدولي في كوسوفو منذ عام ١٩٩٩.

وأيا كانت الأسباب فلا يمكن التسامح حيال اللجوء إلى أعمال العنف هذه. فالعنف العرقي والعنف الممارس ضد قوة الأمن الدولية في كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة غير مقبولين، ويجب إنهاؤهما على الفور. ولا بد من اعتقال المسؤولين عنهما وإحالتهم إلى العدالة.

ونحن نحث جميع الزعماء السياسيين في كوسوفو، الألبان والصرب معا، على التصرف بشكل مسؤول ومطالبة السكان بوضع حد فوري للعنف واستعادة الهدوء. ولا بد أن يضعوا المواجهة جانبا وأن يعملوا معا على وضع حد للعنف.

وتولي فرنسا أهمية قصوى للتنفيذ الكامل والتام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن ''معايير كوسوفو'' هي وحدها التي ستمكن كوسوفو من مقاربة أوروبا.

واحترام تعدد الأعراق هو هنا من بين الشروط الأساسية، ويجب ألا يعرضه العنف للخطر تحت أية ظروف.

والآن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل ألبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): تتابع الحكومة الألبانية بقلق شديد آخر التطورات في كوسوفو. ونحن نأسف بشدة للتصعيد الأخير في الحالة هناك وللخسائر في الأرواح البشرية. وردا على الأحداث الأخيرة المستنكرة، أود أن أعيد التأكيد على الموقف الثابت للحكومة الألبانية ضد العنف وأعمال العنف، بغض النظر عن الدوافع التي تكمن خلفها. ونحن ندين بشدة العنف بوصفه غير مقبول وضارا.

إن هذه الأحداث تتعارض مع التوجه العام للتقدم المحرز في كوسوفو نحو مجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق. وهي تتعارض مع رغبة شعب كوسوفو في بناء مجتمع حر ومنفتح والعيش فيه، مجتمع لا يحل فيه عنف الماضي والكراهية العرقية محل حكم القانون.

وتشدد الحكومة الألبانية على أن حالة العنف هذه تهدد عملية إضفاء الديمقراطية والمصالحة في كوسوفو، ويجب إنهاؤها على الفور. ونحن نطالب جميع مواطني كوسوفو بإظهار النضج، والحفاظ على الهدوء، والتعاون بثقة تامة مع السلطات المحلية والدولية — بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية — بغية استعادة القانون والنظام، ونحن نعرب عن ثقتنا بأنهم سيفعلون ذلك.

لقد أنجزت بعثة الأمم المتحدة وقوة الأمن الدولية مهمة جديرة بالإعجاب، وذلك في بناء مؤسسات ديمقراطية، وزيادة الاستقرار، وأخيرا في إرساء الأسس لمجتمع متعدد الأعراق. وتنفيذ المعايير التي حددها مجلس الأمن قد أظهر تصميم المجتمع الدولي على إقامة مجتمع كوسوفو للمستقبل. وينبغي عدم الحكم على بعثة الأمم المتحدة وأنشطتها من خلال منظور مصالح من يشعرون بالإحباط ويعجزون عن العمل تحت رايتها. كما ينبغي عدم الحكم عليها من خلال منظور مصالح الذين يرعون هياكل موازية تسعى إلى تحدي سلطتها. ونحن واثقون تماما بأن بعثة الأمم المتحدة ستواصل أداء دور مركزي وحاسم في كوسوفو وستنفذ ولايتها هناك بنجاح.

إن الأحداث المؤسفة التي وقعت مؤخرا في كوسوفو ينبغي عدم اعتبارها إخفاقا لعملية المشاركة الإيجابية هناك، وينبغي عدم النظر إليها على هذا النحو. فلا يستطيع أن يقول هذا سوى غير المهتمين بتقدم المعايير وغير الواثقين بالمجتمع الدولي.

وتغتنم حكومة ألبانيا هذه الفرصة لتعيد التأكيد ثانية على دعمها لسياسة مجلس الأمن تجاه كوسوفو ولقراره ١٢٤٤ (١٩٩٩). كما أننا نعيد التأكيد على دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد هاري هولكيري، وبعثة الأمم المتحدة، وقوة الأمن الدولية، ونقدم إليهم هذا الدعم. ومازلنا نعتقد اعتقادا راسخا بأن سياسة المعايير هي المرتكز الأساسي لكوسوفو سلمية ومزدهرة وديمقراطية، تنشر مزيدا من الاستقرار والأمن في غرب البلقان وتكون جزءا من المنطقة وعملية الاندماج الأوروبي.

وما حدث بالأمس في كوسوفو لم يكن نتاج التعايش. بل على العكس، كان نتاج نقص المشاركة أو العمل من أجل التعايش – أو حتى نتاج جهود تقويض هذا التعايش. لقد كان نتاج سياسة مستمرة للإبقاء على هياكل إدارية موازية تواصل تغذية العزلة العرقية ودفع موجات جديدة من الفصل العرقي، وذلك بغرض تقسيم كوسوفو. وتثير هذه الأحداث المفجعة بشكل قوي الحاجة الحتمية إلى

احترام القانون والمؤسسات. وهي تبعث على قلق شديد إزاء العقبات التي تشكلها الهياكل الموازية في كوسوفو. والحاجة إلى تفكيك تلك الهياكل هي حتى أكثر إلحاحا إذا أردنا تعزيز المؤسسات المشروعة وحكم القانون والنظام واستمرارية العملية الديمقراطية وتطوير تعدد الأعراق هناك. في الوقت ذاته، نحن نطلب إسناد المزيد من المسؤولية إلى المؤسسات المؤقتة.

ختاما، أشدد على أن تنفيذ سياسة المجتمع الدولي، ولا سيما توصيات مجلس الأمن لكوسوفو، ستنجح إذا دعمت الأطراف السياسية الإقليمية الفاعلة روح التعاون والاندماج الأوروبي والتعايش هناك. وينبغي أن يتضح للجميع أن الطريق الذي يتعين على كوسوفو أن تسلكه لا يمكن أن ينبثق من أية مبادرة تُفرض بشكل أحادي. فينبغي أن يقع ضمن الإطار الذي وضعه المجتمع الدولي، والذي يكمن في جوهره الحوار والتفاهم، وليس التعصب والعنف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل أيرلندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بأن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتعلن البلدان المنضمة إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا؛ والبلدان المرشحة بلغاريا وتركيا ورومانيا؛ وبلدا رابطة التجارة الحرة الأوروبية ليختنشتاين والنرويج العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أنها تؤيد هذا البيان.

وأود أن أشارك المتكلمين الآخرين في الترحيب بوجود الأمين العام، وسفيلا نوفيتش وزير خارجية صربيا والجبل الأسود، وفيشر وزير خارجية ألمانيا.

يطالب الاتحاد الأوروبي بالوقف الفوري للعنف الذي أدى إلى قتل وجرح أعداد كبيرة من الأشخاص في كوسوفو. ونضم صوتنا إلى صوتي الممثل الخاص هاري هولكيري والأمين العام كوفي عنان في إدانة العنف الذي نشب بين الألبانيين والصرب من سكان كوسوفو وأسفر عن قتل وجرح عدد كبير من المدنيين، وجنود قوة كوسوفو وأفراد الشرطة المدنية التابعة لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ونعرب عن عميق التعاطف مع أسر الضحايا. ونتقدم إليهم بتعازينا.

إن الأولوية الفورية تتمثل في وجوب استعادة الهدوء في كوسوفو. ومن الأهمية الأساسية أن يتوقف العنف الآن وألا يسمح له بالتصاعد. ولا مجال أيضا لوجود أولئك الذين يحرقون الكنائس والمساجد، والمدارس والمستشفيات، ويدمرون التراث الديني والثقافي الذي هو ملكية مشتركة لنا جميعا. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع القادة المحليين أن يتصرفوا بمسؤولية في هذه اللحظة الخطيرة، وأن يستخدموا كامل نفوذهم لإنهاء العنف واستعادة الهدوء.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جهود السيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام، الرامية إلى تهدئة الحالة. وأود أن أؤكد تأييد الاتحاد الأوروبي القوي للممثل الخاص هولكيري في مهمته المتمثلة في التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وسياسة ”المعايير قبل المركز“ التي تأخذ بها بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ولا تزال هذه هي أسس التزام المجتمع الدولي بكوسوفو. ويكون الطريق إلى الأمام فيما يتعلق بكوسوفو في تنفيذ المعايير، وتهدد أعمال العنف هذه بتقويض التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن بشق الأنفس.

ويجب تقديم المسؤولين عن العنف إلى المحاكمة. ويضطلع الجميع بمسؤولية جسيمة فيما يتصل بتجنب

الأعمال التي قد تقوض الأعمال الجارية لكفالة مستقبل يسوده الاستقرار لكوسوفو التي تنعم بالأمن والديمقراطية وتعدد الأعراق في المكان الخاص بها في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعلن أن اليابان تدين بقوة الموجة الجديدة من أعمال العنف في كوسوفو التي وقعت بالأمس وأسفرت بالفعل عن عدد كبير من الجرحى والقتلى. وتطالب حكومتي بوضع حد فوري للعنف وبتقديم مرتكبيه إلى المحاكمة. ونشجب أيضا بقوة الهجمات على جنود قوة كوسوفو وعلى موظفي بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو. ومن المؤسف بصفة خاصة أن هذه الأحداث قد وقعت بالفعل وأدت إلى قتل وجرح العديد، في وقت تقوم الأطراف المعنية من المجتمع الدولي – وبخاصة السيد هاري هولكيري الممثل الخاص للأمين العام – ببذل جهود مخلصة ترمي إلى إقامة السلم البناء. ونود أيضا أن نعرب عن خالص تعازينا لأسر الضحايا.

لقد تكبد شعب كوسوفو خسائر فادحة في الأرواح الغالية والممتلكات في الماضي. وعلاوة على ذلك، استثمر المجتمع الدولي موارد ضخمة، من حيث الأفراد والدبلوماسية والموارد المالية، على أمل حل هذه الحالة المفجعة. وترى اليابان أنه يجب على جميع أطراف الصراع أن تراعي هذه الحقائق تمام المراعاة. ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على بذل جهد حاسم لحل هذه المسألة على أساس قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وسياسة ”المعايير قبل المركز“، عن طريق تعزيز الحوار ودون إحداث مزيد من التصاعد في هذه الحالة التي تتسم بالتوتر.

ومن ناحية أخرى، ترى حكومتي أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده في مجالي تعزيز السلم والتنمية الاقتصادية – وهذا شرط مسبق لتحقيق السلام – لكفالة ألا يندلع هذا النوع من العنف مرة أخرى. ونأمل في هذا الصدد أن يحدث تبادل مفيد في الآراء في المؤتمر الوزاري المعني بتعزيز السلم والتنمية الاقتصادية في غرب البلقان، الذي نعتزم عقده في طوكيو في نيسان/أبريل. وتود اليابان كذلك أن تؤكد، كتدبير محدد لمنع وقوع هذه الأحداث، أهمية تعزيز السلم في كوسوفو عن طريق مبادرات مثل مشاريع مكافحة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تحظى بتأييد بلدي.

وتعتزم اليابان التقيد بالتزامها بتحقيق الاستقرار والرخاء في منطقة جنوب شرقي أوروبا، بالتعاون مع المجتمع الدولي، على أساس الإيمان القاطع بأن تحقيق الاستقرار في كوسوفو أساسي الأهمية لبلوغ ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد نيكولوف (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن انضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بوجود الأمين العام، ووزير خارجية صربيا والجبل الأسود سفيلانوفيتش، ووزير خارجية ألمانيا فيشر. واسمحوا لي أيضا أن أشارك الذين أيدوا البيان الذي أدلى به ممثل أيرلندا الدائم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن حكومة جمهورية مقدونيا تتابع الحالة في كوسوفو بقلق كبير. فالأحداث المأساوية التي وقعت أمس تتناقض والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وشعب كوسوفو من أجل تعزيز الديمقراطية واستقرار الحالة في كوسوفو.

وأود أن أعرب عن عميق أسف حكومتي وإدانتها الشديدة لتصاعد العنف بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو في ميتروفيتشا وليبلياني وبيك وغنيليان وأماكن أخرى، الأمر الذي أودى فعلا بعدد من الأرواح وسبب الجراح لمئات من المدنيين وجنود قوة كوسوفو والشرطة المدنية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. إننا نحث شعب كوسوفو على إظهار الحكمة واستعادة الهدوء والحياة الطبيعية. ومن الأهمية الكبرى ومن الأولوية وقف العنف فورا، وهو ما يهدد استقرار وأمن كوسوفو ويقوض الجهود المبذولة والمنجزات التي تحققت في عملية بناء كوسوفو مستقرة وديمقراطية ومتعددة الأعراف. وإن زعزعة الاستقرار في كوسوفو يمكنها أن تعرض أيضا الحالة في المنطقة بأسرها للخطر.

وتدين حكومتي التطرف إدانة قوية أيا كانت الجهة التي يأتي منها. فهو لا يسبب سوى زيادة توتر الحالة، الأمر الذي لا يسهم في تطبيعها بل يمكن أن يزيد من الآثار السلبية في المنطقة. ونحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة، والممثل الخاص للأمين العام، هاري هولكيري، فضلا عن قوة كوسوفو وبقية المجتمع الدولي، من أجل تهدئة الوضع فورا.

واسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن التطورات المأساوية التي حدثت مؤخرا لا تعمل سوى على التقليل من أثر الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحالة في كوسوفو، والتنفيذ الكامل لسياسة ”المعايير قبل المركز“، ومواصلة إجراء الحوار الضروري.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي هو ممثل الأردن أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الخصاونة (الأردن) (تكلم بالانكليزية): سيدي، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وبأن أعرب عن الثقة بأنكم، عن طريق قيادتكم، ستوجهون مداولاته بنجاح. وعلى نفس المنوال، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي لسلفكم، سعادة الممثل الدائم للصين، على الطريقة الماهرة التي ترأس بها المجلس خلال الشهر الماضي.

أود أيضا أن أعرب عن امتناننا الكبير لعقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس للتداول بشأن التطورات المؤسفة في كوسوفو.

يود وفد بلدي أن يعرب عن قلقه البالغ إزاء اندلاع أعمال العنف في جميع أنحاء كوسوفو بطريقة وعلى نطاق يوصفان بأنهما الأكثر تطرفا منذ عام ١٩٩٩. ونحن ندين كل مظاهر ذلك العنف، وعلى وجه الخصوص استهداف جميع أماكن العبادة. وهذا الاندلاع المتجدد لأعمال العنف يدفعنا إلى التفكير في أن توقيت خطط الخفض بالنسبة لبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أمر غير مناسب.

علاوة على ذلك، فإن الأردن، باعتباره من المساهمين بقوات في البعثة، يعرب عن قلقه إزاء الإصابات التي لحقت بأفراد البعثة في كوسوفو، والخسائر التي لحقت بمعداتهم. إن البعثة تعمل في كوسوفو بولاية تتمثل في صون وحفظ السلم والأمن في كوسوفو، وعمليات بناء المؤسسات فيها والمساعدة في استعادتها.

ونحن ندرك أن كفالة الحماية والضمانات المستمرة للبعثة والأفراد الدوليين الآخرين في كوسوفو ذات أهمية بالغة، وينبغي أن تراعيها وتحترمها كل الأطراف المعنية على أرض الواقع، في كل الأوقات وفي ظل كل الظروف. وفي ذلك السياق، يؤكد القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي اتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق، على أن المجلس مصمم

”على ضمان سلامة وأمن الأفراد الدوليين واضطلاع جميع الأطراف المعنية بمسؤولياتها المحددة بموجب هذا القرار“.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشير إلى أن نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية يصنف بوضوح كل الاعتداءات الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة وأفراد المساعدة الدولية باعتبارها جرائم حرب اعترافا منه بخطورة تلك الأعمال.

ويود وفد بلدي أن يدعو كل الأطراف المعنية في كوسوفو إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات يمكن أن تزيد من تفاقم الحالة، وإلى اتخاذ خطوات فورية تستهدف تحقيق وقف فوري للعنف والتصعيد الحقيقي للتوتر في كوسوفو. وفضلا عن ذلك، نود أن نذكّر كل الأطراف المعنية بمسؤولياتها وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الالتزام بكفالة سلامة وأمن كل الأفراد الدوليين.

أخيرا، أود أن أؤكد مجددا تقدير وفد بلدي للسيد هاري هولكيري، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، ورئيس بعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو وكل أفراد الأمم المتحدة والأفراد الدوليين على تفانيهم وجهودهم التي لا تكل في أداء مهمتهم في كوسوفو.

وأود أيضا أن أعرب عن تعازي حكومة بلدي العميقة لأسر ضحايا هذه الموجة المؤسفة من العنف.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر ممثل الأردن على كلماته الطيبة الموجهة إليّ.

يود وزير خارجية صربيا والجبل الأسود أن يدلي ببيان آخر، وأعطيه الكلمة.

السيد سفيلانوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أقدر غاية التقدير الفرصة التي تتيحها لي للتكلم. أود أن أحيط المجلس علما بعدة مسائل.

أولا، للأسف، العنف مستمر اليوم. لا تزال الاعتداءات من جانب الألبان مستمرة، ولهذا، نأمل أن توصلنا جهودنا المشتركة اليوم إلى إجراء ملموس يوقف تلك الاعتداءات.

وأود أيضا أن أوضح شيئا واحدا. ليس هناك صراع عنيف بين الألبان والصرب في هذه اللحظة. لكنه عنف دائم من جانب الألبان ضد الصرب، الذين يعيشون هناك بأعداد قليلة. إن خمسة في المائة من الذين يعيشون في كوسوفو الآن هم صربيون. وهم يعيشون في مناطق محاطة بالألبان من كل جانب، في قرى أو في عدة منازل مجمعة في مدن أكبر حجما. إنهم يعتدى عليهم في محاولة لتطهير كوسوفو عرقيا قبل أن نصل إلى تنفيذ المعايير، اتباعا لسياسة ”المعايير قبل المركز“. وهذا يجب أن يتوقف. وقد يكون ذلك متأخرا جدا في غضون أيام قليلة.

كذلك، الاعتداءات ضد الموظفين الدوليين، فيما يتعلق بقوة كوسوفو أو قوات الأمم المتحدة أو مكاتبها لا يرتكبها إلا ألبان. والموظفون الدوليون إنما يقومون بأعمالهم وهم يحاولون حماية الناس في القرى أو في المنازل وهؤلاء يعتدي عليهم الألبان. وفضلا عن ذلك، أود القول إننا لا نزال ملتزمين بمواصلة الحوار الذي بدأ في تشرين الأول/أكتوبر في فيينا بين بلغراد وبريستينا. وقد يكون أكثر صعوبة اليوم، لكننا نعقد العزم على الوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا الدولية.

وما نود أن يعمله مجلس الأمن هو أن يحاول إيجاد آلية من شأنها أن تشمل أيضا جانبا في الجهود المشتركة التي تبذل حاليا لتنفيذ المعايير. ونحن نريد أن نكون جزءا من

عملية التنفيذ، ونعتقد أن المجلس قد يتمكن من إيجاد آلية من شأنها أن تتضمن جانبنا أيضا. ونحن لا نطلب حق النقض، إنما نريد أن نكون جزءا من عملية.

ثانيا، ستكون هناك عملية تقييم للنظر في مدى تنفيذ المعايير. ونريد أن نكون جزءا من عملية التقييم تلك أيضا. وسنناقش، عند نقطة معينة، ذلك المركز، وسوف نقدر جعل كل الخيارات متاحة في ذلك الوقت، وليست محددة سلفا.

لا أريد أن أنهي بياني دون القول إننا نأسف جدا لما حدث في مدن مختلفة في صربيا أمس، وعلى وجه الخصوص في بلغراد ونيش. وأود أيضا أن أقول إن الحكومة تسيطر سيطرة كاملة، ولها اليد الطولى في مراقبة أية مظاهرات احتجاج أخرى حتى تتأكد من عدم وقوع أعمال عنف.

وأود أيضا أن أذكر أنه بالرغم من كون تلك المساجد قد حرقت، فإننا نأسف لذلك، ونقول إنه ربما كان عمل الشرطة غير دقيق وحازم كما ينبغي. ولم يقع اعتداء واحد على البوسنيين أو الألبان أو الأفراد من أية خلفية عرقية أخرى بين حوادث أمس وأول أمس في بلغراد أو أية مدن أخرى. فهذا لم يكن يحدث ضد أقليات.

أخيرا، أود أن أقول إننا لا نزال نؤيد كل إجراء لا يتسم بالعنف، لأننا نؤمن بالسلوك الذي لا يتسم بالعنف والذي يقوم عليه مجلس الأمن ونتمسك به جميعا.

إن المهمة الفورية تتمثل في إحضار المزيد من القوات لمنع وقوع مزيد من أعمال العنف، ومن ثم مواصلة العملية السياسية التي حددت فعلا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية صربيا والجبل الأسود على بيانه.

عقب المشاورات التي أجراها أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي نيابة عن المجلس.

”يدين مجلس الأمن بشدة أعمال العنف الواسعة النطاق التي بدأت أمس بين الطوائف العرقية في كوسوفو (صربيا والجبل الأسود)، والتي قُتل فيها كثير من الأشخاص كما جرح المئات. ويدين المجلس أيضا الهجمات التي تعرضت لها قوة الأمن الدولية في كوسوفو وأفراد ومواقع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. والعنف من هذا القبيل غير مقبول ويجب وقفه على الفور. كما يجب تقديم المسؤولين عنه إلى العدالة. ويجب أن يفهم مرتكبو تلك الأعمال أن الهجوم على الوجود الدولي هو هجوم على المجتمع الدولي بأسره وأن التطرف ليس له دور في مستقبل كوسوفو.

”ويطلب مجلس الأمن من جميع الطوائف في كوسوفو، آخذا في الاعتبار مسؤولية كل منها، وقف جميع أعمال العنف وتجنب زيادة التصعيد واستعادة الهدوء. ويحث المجلس الأطراف على الامتناع عن الإدلاء بأي بيانات واتهامات غير مسؤولة ومثيرة للمشاعر. ويكرر المجلس الإعراب مجددا عن رأيه بأنه يجب على السكان في كوسوفو استعمال الوسائل السلمية والديمقراطية والعمل من خلال القنوات المعترف بها والمشروعة، بما في ذلك الأمم المتحدة وهياكل مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، لمعالجة تظلماتهم. وهو يشدد على أن تجري السلطات في كوسوفو تحقيقات قانونية، خاصة فيما يتعلق بالأحداث التي قُتل فيها أحد المراهقين من صرب كوسوفو بإطلاق النار عليه في بريشتينا ومقتل ثلاثة أطفال من ألبان كوسوفو في ميتروفيتشا، ويدعو إلى إجراء تحقيقات شاملة في جميع الحوادث الأخرى.

”ويعرب المجلس عن استيائه لما ورد من أنباء عن عمليات القتل والإصابة فيما بين سكان كوسوفو، فضلا عن الضحايا من بين أفراد دائرة شرطة كوسوفو والشرطة المدنية الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، ويعرب المجلس عن تعازيه لأسر جميع الضحايا.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا وجود حاجة عاجلة إلى أن تتخذ السلطات في كوسوفو خطوات فعالة لإنفاذ سيادة القانون وضمان توفير الأمن على النحو الملائم لجميع الطوائف العرقية وتقديم جميع مرتكبي الأعمال الإجرامية إلى العدالة. وما زال إنشاء مجتمع متعدد الأعراق ومتسامح وديمقراطي في كوسوفو المستقرة هو الهدف الأساسي للمجتمع الدولي لدى تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وسوف يرصد مجلس الأمن عن كثب تنفيذ الأطراف لالتزاماتها وفقا لوثيقة ’معايير كوسوفو‘.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل لجميع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو، ويعرب عن ترحيبه بمواصلة الوجود الأمني الدولي في الاضطلاع بتدابير إضافية يُرتأى أنها ضرورية لإحلال الاستقرار بالحالة في جميع أرجاء كوسوفو. ويطلب من مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والسلطات في بلغراد وجميع المعنيين إبداء التعاون التام. ويحيط المجلس علما بالبيان المشترك الصادر عن الممثل الخاص ومؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والقادة السياسيين وغيرهم في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2004/5.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد أنهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.